الأمم المتحدة

A/75/292

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 21 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدَّ هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة 241/73. وفي الفرع الثاني من التقرير، تُعرَض أحدث المستويات والاتجاهات العالمية في الهجرة الدولية. ويتضمن الفرع الثالث مناقشة الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة مؤخراً لدعم البلدان في إدماج اعتبارات الهجرة في خطط التنمية الوطنية. ويعرض الفرع الرابع لمحة عامة عن التقدم المحرز في قياس أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة. ويتناول الفرع الخامس الحالة الراهنة للتصديق على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بالهجرة الدولية. ويقدم الفرع السادس لمحة عامة موجزة عن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل عقد مؤتمر دولي عن الهجرة الدولية، وهي الجهود التي أفضت إلى عقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش، المغرب، يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018. وتُغطَى أيضاً الأنشطة الأخرى التي قامت بها الجمعية العامة مؤخراً في مجال الهجرة الدولية والتنمية. وتُعرض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية في الفرع السابع.

ومنذ تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، دعمت كيانات الأمم المتحدة الدول الأعضاء في مكافحة الجائحة وفي التخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية. وأُدرجت في هذا التقرير، عند الاقتضاء، أمثلة على هذه التدخلات.

* A/75/150.

071020 280920 20-10217 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - ارتفع عدد المهاجرين الدوليين حول العالم ارتفاعاً مطرداً خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وفي الفترة بين عامي 1990 و 2019، زاد عدد الأشخاص المقيمين خارج البلد الذي ولدوا فيه أو يحملون جنسيته بنسبة 78 في المائة. ونتيجة لذلك، زادت حصة عدد المهاجرين الدوليين من سكان العالم من 2,9 في المائة في عام 1990 إلى 3,5 في المائة في عام 2019. ويتسم توزيع المهاجرين على الصعيد العالمي بالتباين البالغ: ففي عام 2019، كان نصف المهاجرين الدوليين البالغ عددهم 272 مليون مهاجر على الصعيد العالمي يقيمون في 10 بلدان فقط. وزاد التدفق الصافي للمهاجرين المنتقلين من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا من نحو 26 ألف مهاجر سنوياً في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين إلى ذروة بلغت 3,4 ملايين مهاجر سنوياً خلال الفترة 2005-2010؛ وتراجع هذا العدد منذ ذلك الوقت إلى 2,8 مليون مهاجر سنوياً خلال الفترة 2015-2020. وبما أنه توجد عادة نسب أكبر من الأشخاص في سن العمل بين المهاجرين الدوليين مقارنةً بنسبتهم بين السكان عموما، فإن التدفق الصافي للمهاجرين إلى داخل بلد يؤدي إلى إرجاء الاتجاه الطويل الأجل نحو شيخوخة السكان.

2 - ومنذ عام 2018، دعمت كيانات الأمم المتحدة الحكومات بطرق عديدة في وضع سياسات تتيح للبلدان وكذلك للمهاجرين وأسرهم جني ثمار الهجرة، مع مواجهة التحديات المقترنة بالهجرة. ويوفر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر 2018، حافزاً قوياً للبلدان لإدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي الوطني. وقد واصلت كيانات منظومة الأمم المتحدة وضع المؤشرات وتعزيز جمع البيانات من أجل رصد تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالمهاجرين والهجرة.

3 - وصدَّق أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء على الصكوك الدولية الرامية إلى حماية اللاجئين أو إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بينما صدَّق أقل من 30 في المائة منها على الصكوك التي تحمي حقوق العمال المهاجرين.

4 - وإقراراً بأهمية التحويلات المالية للمهاجرين وأسرهم، أعلنت الجمعية العامة 16 حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات المالية العائلية.

ثانيا - مستويات الهجرة واتجاهاتها

ألف - أعداد المهاجرين الدوليين

5 - بلغ عدد المهاجرين الدوليين حول العالم ما يُقدَّر بـ 272 مليون شخص في عام 2019، حيث سجل هذا العدد نموا بقرابة 119 مليون شخص منذ عام 1990 (انظر الشكل الأول)[1]. وفي الفترة بين عامي 1990 و 2019، كسبت البلدان الواقعة في المناطق الأكثر نموا 69 مليون مهاجر دولي، بينما

(1) لأغراض تقدير أعداد المهاجرين الدوليين، يُعرَّف المهاجرون الدوليون بأنهم الأشخاص الذين يعيشون خارج البلد الذي ولدوا فيه أو يحملون جنسيته. ويشمل حجم السكان الذين ولدوا في الخارج أو يحملون جنسيات أجنبية جميع الأشخاص الذين يقيمون في الخارج بغض النظر عن تاريخ وصولهم. وتحيل التقديرات المعروضة هنا إلى منتصف عام 2019، أي إلى عدة شهور قبل تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

أضـيف إلى البلدان الواقعة في المناطق الأقل نموا 49 مليوناً. وبحلول عام 2019، بات نحو 56 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين، أو 152 مليون مهاجر، يعيشون في المناطق الأكثر نموا.

الشكل الأول

عدد المهاجرين الدوليين بحسب منطقة المقصد، في عامي 1990 و 2019

(بالملايين)

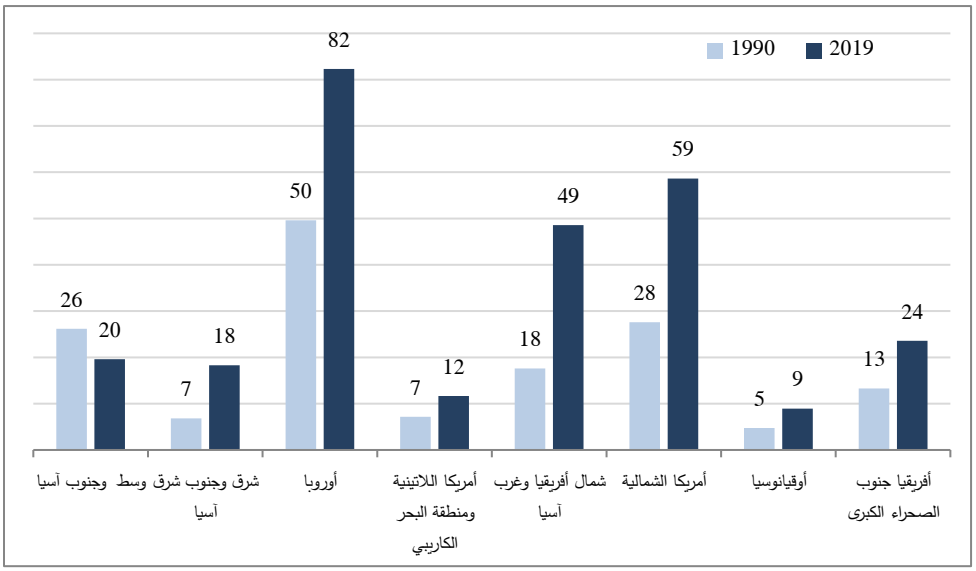

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2019)، *أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2019* (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2019).

6 - وكان المهاجرون الدوليون يمثلون نسبة 3,5 في المائة من سكان العالم في عام 2019، حيث زادوا عن نسبتهم البالغة 2,9 في المائة في عام 1990 – وهو ما يشير إلى أن عدد المهاجرين الدوليين حول العالم ارتفع أسرع من عدد سكان العالم. وفي عام 2019، شكَّل المهاجرون الدوليون في المناطق الأكثر نموا نسبة 12,0 في المائة في المتوسط من مجموع السكان، بينما شكَّل المهاجرون نسبة 1,9 في المائة فقط من السكان في المناطق الأقل نموا.

7 - وفي عام 2019، استضافت أوروبا الحصة الأكبر من المهاجرين في العالم (30 في المائة)، تليها أمريكا الشمالية (22 في المائة) وشمال أفريقيا وغرب آسيا (18 في المائة). وكانت النسبة المتبقية من مهاجري العالم البالغة 30 في المائة تعيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو وسط وجنوب آسيا أو شرق وجنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو أوقيانوسيا.

8 - وبين عامي 1990 و 2019، نما عدد المهاجرين الدوليين بمعامل قدره نحو 2,7 في شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي شرق وجنوب شرق آسيا. وخلال تلك الفترة، تضاعفت تقريباً أعداد المهاجرين الدوليين في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، بينما زاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 77 في المائة و 65 في المائة و 63 في المائة على التوالي. ولم يتناقص عدد المهاجرين الدوليين سوى في وسط وجنوب آسيا بين عامي 1990 و 2019، بنسبة ناهزت 25 في المائة.

9 - واستأثرت ممرات الهجرة الإقليمية الخمسة الكبرى بنحو نصف أعداد المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي، أو 124 مليون مهاجر دولي في عام 2019 (الشكل الثاني). وشكلت الهجرة من أوروبا إلى أوروبا الممر الإقليمي الأكبر في العالم، حيث ناهز عدد المهاجرين الدوليين المقيمين في بلد أوروبي غير البلد الذي ولدوا فيه 42 مليون مهاجر. وكان الممر من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أمريكا الشمالية هو ثاني أكبر ممر، بعدد ناهز 27 مليون مهاجر دولي. أما ثالث ورابع وخامس الممرات الإقليمية الكبرى فكانت متساوية في الحجم تقريباً، حيث استأثر كل منها بعدد يتراوح ما بين 18 و 19 مليون مهاجر دولي.

الشكل الثاني

عدد المهاجرين الدوليين في ممرات الهجرة الإقليمية الخمسة الكبرى، 2019

(بالملايين)

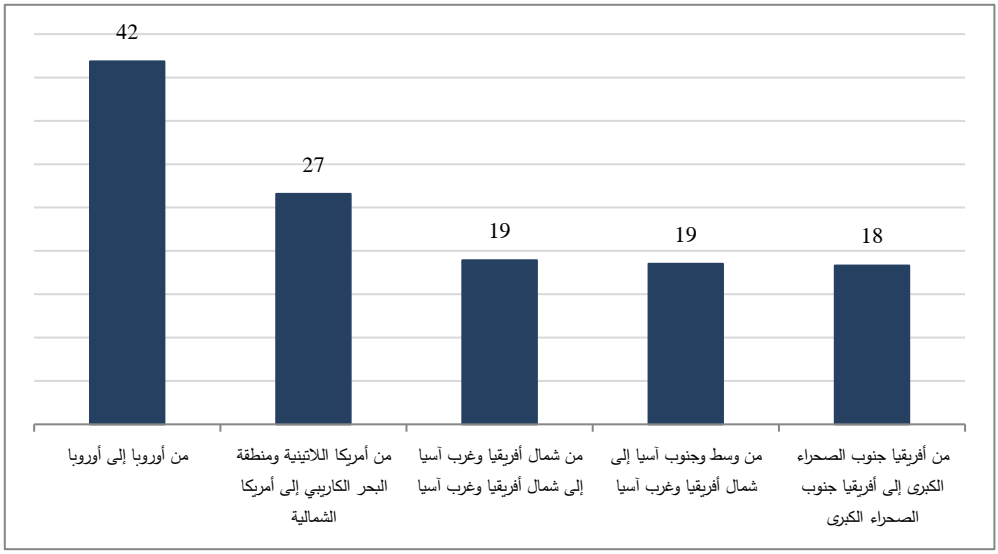

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2019)، *أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2019* (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2017).

10 - وفي عام 2019، استضاف 20 بلداً فقط ثلثي جميع المهاجرين الدوليين حول العالم وكان نحو النصف يعيشون في 10 بلدان فقط. وكان نحو خُمس مهاجري العالم، أو 50,7 مليون مهاجر، يقيمون في بلد مقصد واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

11 - وشكّلت النساء والفتيات 47,9 في المائة من المهاجرين الدوليين في العالم في عام 2019. وفي المناطق الأقل نمواً، انخفضت النسبة المئوية للإناث بين جميع المهاجرين الدوليين من 47,0 في المائة في عام 1990 إلى 43,4 في المائة في عام 2019، وهو ما نتج جزئياً عن الزيادة الحثيثة في الطلب على العمال المهاجرين الذكور في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وشكّلت المهاجرات أكثر من نصف مجموع المهاجرين الدوليين في أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا، حيث بلغت نسبتهن 51,8 في المائة و 51,4 في المائة و 50,4 في المائة على التوالي. وفي المقابل، زاد عدد المهاجرين الذكور كثيراً عن عدد المهاجرات في شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث شكّلت النساء نسبة 35,5 في المائة فقط من جميع المهاجرين الدوليين.

12 - وفي عام 2019، بلغ العمر المتوسط للمهاجرين الدوليين الذين يقيمون في المناطق الأكثر نمواً 42,9 عاماً، مقارنةً بالعمر المتوسط البالغ 34,5 عاماً في المناطق الأقل نمواً، الأمر الذي يعكس التكوين الديمغرافي العام لتلك المناطق. وتراوحت أعمار نحو ثلاثة أرباع جميع المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي (202 مليون) بين 20 و 64 عاماً، وهو النطاق الذي يشيع تعريفه بأنه يُشكِّل السكان في سن العمل. وبلغت أعمار نحو 32 مليون مهاجر دولي، أو زهاء ثُمن المجموع العالمي، 65 عاماً أو أكثر.

13 - وبلغ عدد الأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن 18 عاما 32,7 مليونا (12 في المائة) من بين المهاجرين الدوليين في العالم، منهم 21,6 مليون طفل (66 في المائة) يقيمون في البلدان الأقل نموا[2]. وتبلغ حصة الأطفال بين جميع المهاجرين في المناطق الأقل نمواً (18,1 في المائة) أكثر من ضعف حصتهم في المناطق الأكثر نمواً (7,3 في المائة).

14 - وزاد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بأكثر من الضعف بين عامي 2005 و 2017، حيث بلغ ما يُقدَّر بـ 29 مليوناً في عام 2017[3]. وفي عام 2017، كان نحو 83 في المائة من جميع اللاجئين وطالبي اللجوء يعيشون في المناطق الأقل نمواً. وكان ما يقل قليلاً عن نصف جميع اللاجئين وطالبي اللجوء، أو 13,1 مليون شخص، يقيمون في شمال أفريقيا وغرب آسيا. واستضافت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 5,9 ملايين لاجئ وطالب لجوء، تليها وسط وجنوب آسيا وأوروبا، اللتان استضافت كل منهما 3,6 ملايين لاجئ وطالب لجوء.

15 - وعلى الصعيد العالمي، شكَّل اللاجئون وطالبو اللجوء نسبة 10,6 في المائة من أعداد المهاجرين الدوليين في عام 2019. وكانت حصة اللاجئين وطالبي اللجوء في أعداد المهاجرين الدوليين أقل بكثير في المناطق الأكثر نموا (3,2 في المائة) منها في المناطق الأقل نمواً (20,0 في المائة).

16 - وفي عام 2017، مثَّل العمال المهاجرون نحو 4,7 في المائة من مجموع الأيدي العاملة في العالم، حيث بلغ عددهم 164 مليون عامل، نصفهم تقريباً من النساء. ويعمل أغلب العمال المهاجرين في البلدان المرتفعة الدخل (67,9 في المائة) أو الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل (18,6 في المائة)[4]. وكثيراً ما يعمل العمال المهاجرون، ولا سيما العاملات المهاجرات، في القطاع غير الرسمي، وهو ما يحد من حصولهم على الحماية الاجتماعية.

(2) حسابات منظمة الأمم المتحدة للطفولة استناداً إلى: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *International Migrant Stock 2019*. (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2019). ولمزيد من المعلومات، انظر https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/migration/.

(3) كانت أحدث البيانات المتاحة عن اللاجئين وطالبي اللجوء عند إعداد تقديرات عام 2019 لأعداد المهاجرين الدوليين تحيل إلى عام 2017. وبلغ العدد الإجمالي للاجئين وطالبي اللجوء ما يُقدَّر بـ 30,2 مليون مهاجر في عام 2019 (انظر Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Global Trends: Forced Displacement in 2019* (Geneva, 2020)).

(4) International Labour Organization (ILO), *Global Estimates on International Migrant Workers – Results and Methodology*. 2nd ed. (International Labour Office - Geneva, ILO, 2018).

باء - مساهمة الهجرة في التغير السكاني

17 - في الفترة من 1950 إلى 2020، كان هناك تدفق صافٍ للأشخاص من البلدان في المناطق الأقل نمواً إلى البلدان في المناطق الأكثر نمواً، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط في المستقبل المنظور. وزادت الهجرة الصافية[5] من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً من نحو 26 ألفاً سنوياً في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين إلى ذروة بلغت 3,4 ملايين شخص سنوياً خلال الفترة 2005-2010؛ وتراجعت هذه الهجرة منذ ذلك الوقت إلى 2,8 مليون سنوياً خلال الفترة 2015-2020[6].

18 - وشهدت أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا تدفقاً صافياً للمهاجرين في جميع فترات السنوات الخمس بين عامي 1950 و 2020، بينما شهدت أوروبا هجرة صافية إيجابية في جميع الفترات منذ عام 1970 (الشكل الثالث). وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تدفقاً خارجياً صافياً للمهاجرين في جميع الفترات بين عامي 1950 و 2020، بينما شهدت منطقة وسط وجنوب آسيا هجرة صافية سلبية في جميع الفترات منذ عام 1970. وفي شمال أفريقيا وغرب آسيا، كانت الهجرة الصافية سلبية في الأغلب حتى عام 2000 وأصبحت إيجابية بعد ذلك، بينما شهدت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه عام تدفقاً خارجياً صافيا للمهاجرين، مع فترات متقطعة من الهجرة الصافية الإيجابية.

الشكل الثالث

المتوسط السنوي للعدد الصافي للمهاجرين بحسب منطقة المقصد، من الفترة 1950-1955 إلى الفترة 2015-2020

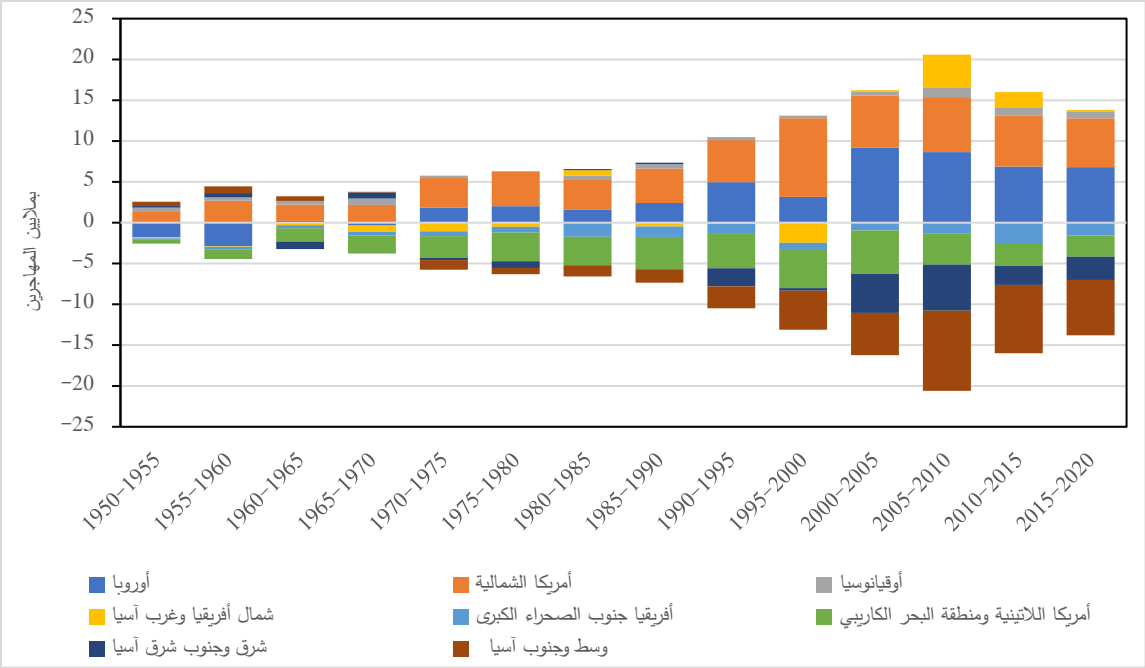

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات المتعلقة بسكان العالم لعام 2019.

(5) تشير الهجرة الدولية الصافية إلى الفارق بين عدد المهاجرين إلى أحد البلدان والمهاجرين منه. وإذا هاجر إلى البلد عدد من الناس يزيد عن عدد المهاجرين منه، فإن سكان البلد يزيدون من خلال الهجرة الصافية الإيجابية، أو الهجرة الصافية إلى داخل البلد. وحينما يهاجر من البلد عدد أكبر ممن يهاجرون منه، فإن البلد يخسر سكاناً من خلال الهجرة الصافية السلبية، أو الهجرة الصافية إلى الخارج.

(6) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، *التوقعات المتعلقة بسكان العالم: تنقيح عام 2019*.

19 - وفي الفترة بين عامي 2010 و 2020، شهد 81 بلداً أو منطقة هجرةً صافية إيجابية، بينما شهد 118 بلداً أو منطقة هجرة صافية سلبية.

20 - وللهجرة الدولية تأثير متزايد على حجم السكان وهيكلهم العمري في عدد متزايد من البلدان. ففي سيناريو افتراضي تتوقف فيه الهجرة الدولية كلها فوراً وتظل عند معدل صفري في العقود المقبلة، سيكون سكان أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا أقل بنسبة 12 في المائة و 10 في المائة على التوالي بحلول عام 2050 مما لو استمرت المستويات والأنماط الحالية للهجرة، بينما سيبلغ هذا الفارق في أوروبا حوالي 4 في المائة. وفي المقابل، سيكون سكان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر بنسبة حوالي 1 في المائة بحلول عام 2050 في ظل السيناريو القائم على الهجرة الصفرية.

21 - وبدون حدوث هجرة في المستقبل، سيكون العمر المتوسط للسكان في أمريكا الشمالية أعلى بمقدار 2,2 سنة مما هو متوقع بحلول عام 2050، في حين أن الفارق المناظر في أوقيانوسيا وأوروبا سيبلغ 1,4 و 0,9 سنة على التوالي. وبالمثل، سترتفع معدلات إعالة كبار السن بسرعة أكبر في تلك المناطق في غياب الهجرة في المستقبل. ولن يكون للإلغاء الافتراضي للهجرة في المستقبل تأثير يُذكر على العمر المتوسط للسكان أو على معدلات إعالة كبار السن في المناطق الأقل نمواً.

22 - وبما أن المهاجرين الدوليين غالبا ما يشكلون نسباً كبيرة من الأشخاص في سن العمل مقارنةً بإجمالي السكان، يمكن للهجرة الصافية الإيجابية أن تسهم في إبطاء شيخوخة السكان. وبدون حدوث هجرة في المستقبل، سيكون السكان في سن العمل أقل عددا مما هو متوقع في عام 2050 بمقدار 14 في المائة في أمريكا الشمالية، و 11 في المائة في أوقيانوسيا، و 6 في المائة في أوروبا. وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث الهجرة الصافية سلبية، سيكون السكان في سن العمل في عام 2050 أكثر عددا بمقدار حوالي 1 في المائة في غياب الهجرة في المستقبل.

ثالثا - إدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والدولي

23 - منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أُخذت الهجرة في الحسبان بشكل متزايد في تخطيط التنمية الوطنية. وأضاف الاتفاق العالمي إلى فهم مشترك لمساهمة الهجرة في التنمية وساعد الدول الأعضاء في تحديد السياسات والتدابير المتعلقة بالهجرة التي يمكن أن تساعد في تنفيذ خطة عام 2030.

24 - وعلى الصعيد الفردي، يُشكِّل المهاجرون عناصر فاعلة لتحقيق التنمية، يملكون إمكانية الحد من الفقر وزيادة حصول أسرهم ومجتمعاتهم الأصلية على الرعاية الصحية والتعليم.

25 - ومن أجل الجني الكامل لثمار الهجرة وإدراج الهجرة في الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030، تتطلب سياسات الهجرة اتباع نهج شامل للحكومة بأكملها من أجل كفالة اتساق السياسات على صعيد جميع قطاعات الحكومة، بما في ذلك على الصعيد المحلي.

26 - ولقد خلص تحليل شمل 49 بلداً بين عامي 2015 و 2019 إلى أن عدداً قليلاً من الحكومات اتبع نهجاً شاملاً للحكومة بأكملها إزاء حوكمة الهجرة[7]. وبينما قدمت حكومات عديدة مجموعة متنوعة من

(7) Susanne Melde and others, *Migration Governance Indicators: A Global Perspective* (International Organization for Migration (IOM), Geneva, 2019).

الخدمات للمهاجرين، من برامج العمالة إلى الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية، لم تكن هناك في حالات كثيرة استراتيجية شاملة للهجرة تتسق مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

27 - وتساعد المنظمة الدولية للهجرة الحكومات في إبراز تأثير الهجرة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد، تتراوح بين الصحة والتعليم وأسواق العمل والتخطيط العمراني. وتصدر المنظمة الدولية للهجرة موجزات وصفية ومبادئ توجيهية عن الهجرة لمساعدة البلدان في إدماج الهجرة في التخطيط الوطني وفي تسخير إسهام المهاجرين والهجرة في التنمية.

28 - ومنذ عام 2012، تنفذ المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً للدعم المشترك لإدماج الهجرة في تخطيط السياسات في ثمانية بلدان[8]. وطوَّر البرنامج الذي دخل الآن مرحلته الثالثة أطراً قانونية وسياسات واستراتيجيات وخطط عمل لمساعدة تلك البلدان في إدارة الهجرة من أجل التنمية.

29 - ومنذ عام 2018، دعمت منظمة العمل الدولية 48 دولة عضواً وخمس مؤسسات إقليمية في اعتماد أو تنفيذ سياسات أو لوائح أو آليات مؤسسية أو خدمات تتصل بهجرة اليد العاملة، وتقوية حماية العمال، وتعزيز العمل اللائق للعمال المهاجرين واللاجئين، وتشجيع أسواق العمل الشاملة للجميع. ودعمت المنظمة الهيئات المكوِّنة لها في 24 دولة عضواً عن طريق إعداد أو تحديث أو تنفيذ السياسات واللوائح المتعلقة بهجرة اليد العاملة بشأن مسائل مثل إعادة الإدماج، وعقود العمل، وتطبيق مبدأ إلغاء رسوم استقدام الموظفين المفروضة على العمال. وساعدت منظمة العمل الدولية في إعداد ستة اتفاقات عمل ثنائية ودعمت 14 منظمة عمالية في تقديم خدمات جديدة للعمال المهاجرين، بما في ذلك الاستشارات القانونية والتدريب ودروس اللغة. وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً، تعزز منظمة العمل الدولية الحوار الثلاثي بين ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال. وأعدَّت المنظمة دورات تدريبية جديدة عن التوظيف العادل، والحماية الاجتماعية، والتفاوض على الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وأبعاد هجرة اليد العاملة ذات الصلة بالمهارات، وحصول اللاجئين على العمل اللائق.

30 - ويركز انخراط البنك الدولي في مسألة الهجرة على ما يلي: (أ) دعم تنقل اليد العاملة الآمن والمنظم؛ (ب) رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة؛ (ج) توفير المعارف لصناع السياسات؛ (د) دعم الشراكات العالمية[9]. وينشر البنك الدولي تقارير سياساتية عن الهجرة، ويجمع إحصائيات عن تدفقات التحويلات المالية والهجرة الثنائية وهجرة ذوي المهارات العالية، ويضطلع بدراسات استقصائية عن الهجرة. وشراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية هي شراكة معرفية يستضيفها البنك الدولي ترمي إلى توفير الخيارات السياساتية على أساس الأدلة القائمة على استعراض الأقران وإلى تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية.

31 - وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على طول طرق الهجرة الكبرى في السياقين الإنساني والإنمائي معاً من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب المرتحلين. ودعمت اليونيسف الحكومات في تعزيز الخدمات الاجتماعية بحيث تشمل جميع الأطفال بغض النظر عن الوضع من حيث

(8) متاح في الموقع الشبكي التالي: www.iom.int/mainstreaming-migration-national-development-strategies.

(9) World Bank, *Leveraging Economic Migration for Development: A Briefing for the World Bank Board* (World Bank Group, Washington, D.C., September 2019).

الهجرة. وتدعو اليونيسف إلى إبقاء الأسر معاً، وإنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين، والتصدي للتمييز وكراهية الأجانب والاستبعاد الاجتماعي.

32 - وقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بإعداد دليل عن مباشرة المهاجرين واللاجئين الأعمال الحرة، شكَّل أساساً لدورة دراسية إلكترونية أعدَّها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)[10]. وبحلول منتصف عام 2020، كان قد تلقى التدريب أكثر من 400 من صناع السياسات والاختصاصيين الممارسين من 90 بلداً.

33 - ويعزز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال آليته لتمويل الحوالات المالية، التنمية الاقتصادية والشمول المالي في المناطق الريفية عن طريق ربط خدمات التحويلات المنخفضة التكلفة والسهلة الاستخدام بالمنتجات المالية. ويشجع الصندوق الأسر المتلقية للتحويلات المالية على تحسين قدرتها على الادخار والاستثمار وعلى تعبئة التحويلات لصالح الاستثمارات المحلية، ومن ثم تحفيز التنمية الريفية. وفي عام 2019، أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منصة للتحويلات والاستثمار ومباشرة المهاجرين الأعمال الحرة في أفريقيا. ومن خلال الابتكار والشراكات وتطوير المنتجات والخدمات القابلة للتعديل، تسعى المنصة إلى تعزيز النقل الأرخص والأسرع والأكثر أماناً للتحويلات، على نحو يساعد الأسر المهاجرة على الاستفادة من فرصة التنمية.

34 - وتسعى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى توسيع الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل في المناطق الريفية للمهاجرين المرتقبين، ولا سيما الشباب، وتوفير سبل العيش للمهاجرين العائدين. وتعالج الفاو أسباب وتأثيرات الهجرة والتشريد القسريين عن طريق بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود عند مواجهة التهديدات والأزمات، وعن طريق تحسين الأمن الغذائي وتغذية المهاجرين وأسرهم، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي. وتشجع المنظمة الاستثمار المنتج للتحويلات المالية، وإشراك المغتربين في البلدان الأصلية.

35 - وفي عام 2018، أقرَّ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مجموعة من التوصيات أعدَّتها فرقة عمل معنية بالتشرد تضم ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والدول الأطراف، وركزت على تيسير هجرة الأشخاص وتنقلهم بطرق منظمة آمنة، وفي إطار قانوني وبمسؤولية في سياق تغير المناخ.

36 - وعملت منظمة الصحة العالمية مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على تصميم وتنفيذ خطة عمل عالمية لتعزيز التغطية الصحية الشاملة وكفالة حصول اللاجئين والمهاجرين على الخدمات الصحية الجيدة. واعتُمدت الخطة خلال الدورة الثانية والسبعين لجمعية الصحة العالمية في أيار/مايو 2019. وتساعد منظمة الصحة العالمية في ضمان إدراج اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً والمهاجرين في الاستجابات الوطنية والإقليمية والعالمية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك ضمن الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19.

37 - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان في إنتاج بيانات جديدة عن الهجرة وفي استخدام المعلومات السكانية القائمة بمزيد من الفعالية. ويضطلع الصندوق بتحليلات الأوضاع السكّانية بغرض

(10) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) and IOM, *Policy Guide on Entrepreneurship for Migrants and Refugees* (2018).

إدماج الهجرة، بما في ذلك روابطها بالمساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في التخطيط الإنمائي. وقد ساعد الصندوق البلدان في إدراج أسئلة عن الهجرة الدولية في جولة تعدادات السكان الوطنية لعام 2020، على النحو الذي أوصت به الأمم المتحدة[11]. وتشمل البلدان التي استفادت من هذه المساعدة أذربيجان وبوركينا فاسو وبيلاروس وجزر سليمان وغواتيمالا وفييت نام وكمبوديا وكولومبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي.

38 - ونوقش في المنتدى السادس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة في آذار/مارس 2019، الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بوجه خاص على الهجرة خلال أحد اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدها. وأوصي في موجز الاجتماع، الذي أحيل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (E/HLPF/2019/3/Add.2)، بالتصدي لعدم المساواة كدافع للتنمية والنظر في احتياجات المهاجرين الذين يعانون من أوضاع هشة. وأوصى المشاركون بأن الهجرة ينبغي أن تكون خيارا، وأن تتم بطريقة آمنة ومنظمة ونظامية، مع حماية حقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين. واتفق المشاركون على ضرورة وضع آليات لإصدار وتبادل البيانات الدقيقة والمصنفة عن الهجرة بغرض توجيه السياسات.

39 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، طلبت حكومات السلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعداد خطة شاملة لمعالجة دوافع التنقل البشري في شمال أمريكا الوسطى. وتقوم خطة الاستجابة، التي وُضعت بالتعاون مع 19 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة، على أربع ركائز هي: التنمية الاقتصادية؛ والرفاه الاجتماعي؛ والاستدامة البيئية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ وسياسات للهجرة تتسم بحسن الإدارة خلال دورة الهجرة الكاملة.

40 - وفي عام 2019، قدَّم ما مجموعه 47 دولة استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تناولت 43 منها على الأقل، أغلبها من أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، موضوع الهجرة. وبينما كان الاتجار بالبشر الشاغل الأكبر بين الحكومات، تضمنت المواضيع الأخرى التي عولجت كثيراً التحويلات، واللاجئين، وتنقل اليد العاملة، والعاملات المهاجرات، وسياسات الهجرة الوطنية. غير أن المنتدى، في وثائقه الختامية، لا يزال يتصدى للإشارات إلى الاتفاق العالمي (انظر القرار 195/73، المرفق)، وحصول المهاجرين على الخدمات الأساسية، وحقوق الإنسان للمهاجرين والمهاجرين الذين يعانون من أوضاع هشة.

41 - وتتيح متابعة الاتفاق العالمي واستعراضه فرصة للدول الأعضاء لتعزيز المناقشة حول الهجرة والمسائل المتصلة بها في استعراضاتها الوطنية الطوعية. وتقوم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة بإعداد مواد توجيهية لإدراج الهجرة في أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة.

42 - واعتباراً من أواخر عام 2020، سوف أقدم إلى الجمعية العامة تقريراً كل سنتين، استناداً إلى الإسهامات الواردة من الشبكة، بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي، وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وأداء الترتيبات المؤسسية.

(11) *Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses, Revision 3* (United Nations publication, Sales No. E.15.XVII.10).

رابعا - غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة: تقييم

43 - يقدم الفرع الرابع لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعماً لتحقيق الغايات الأوثق صلة بالهجرة (انظر A/73/286، الفرع الرابع). وترد أيضاً أحدث المعلومات بشأن وضع المؤشرات ذات الصلة.

ألف - الغاية 3-ج: القوى العاملة في القطاع الصحي

44 - تؤكد الدول الأعضاء المبلغة عن تنفيذ المدونة العالمية لممارسات التوظيف الدولي للعاملين الصحيين التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وجود اعتماد شديد على العاملين في القطاع الصحي المولودين في الخارج والمدرَّبين في الخارج. وتشير البيانات الواردة من أكثر من 80 دولة عضواً إلى أن أكثر من ربع الأطباء وثلث أطباء الأسنان والصيادلة، في المتوسط، مدرَّبين في الخارج أو مولودين في الخارج. ويمارس نحو واحد من كل ثمانية ممرضين من ذكور وإناث على الصعيد العالمي خارج البلدان التي وُلدوا فيها. وللمدونة أهمية متزايدة في سياق مواجهة حالات الطوارئ الصحية، حيث تنص على كفالة التغطية الصحية الشاملة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

45 - وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة لإدارة العاملين في القطاع الصحي، وبناء النظم الصحية في البلدان النامية، وتعزيز نقل مهارات ومعارف العمال في القطاع الصحي الذين يعيشون في الخارج.

باء - الغاية 4-ب: المنح الدراسية والتدريب

46 - تقدم المنظمة الدولية للهجرة التدريب السابق للمغادرة للمهاجرين، بمن فيهم الشباب، لمساعدتهم في تمهيد السبيل لاندماجهم الناجح في بلدان المقصد. وقد نُفِّذت هذه الدورات التدريبية، التي تزوِّد المهاجرين بالمعلومات الأساسية وبالمهارات اللازمة، في أكثر من 70 بلداً في أفريقيا وآسيا. وتنظم المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، تدريباً على الإلمام بالأمور المالية، وتساعد بذلك الأسر المهاجرة على الاستفادة من المكاسب المالية التي حصلت عليها من الهجرة والوصول إلى منتجات مالية إضافية.

47 - وعقد الأونكتاد حلقة عمل تدريبية لتعزيز مباشرة المهاجرين واللاجئين الأعمال الحرة في إكوادور في عام 2019.

جيم - الغايات 5-2 و 8-7 و 16-2: الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

48 - يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالنهوض بالجهود الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بما في ذلك في سياق الهجرة الدولية. وفي هذا السياق، قدم المكتب في عام 2019 المساعدة التقنية إلى 72 بلدا وقام بتدريب أكثر من 000 3 من العاملين في مجال العدالة الجنائية والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، وهو ما أفضى إلى إجراء أكثر من 200 1 تحقيق جنائي. ودعماً لتحقيق الغايتين 5-2 و 16-2، يعمل المكتب على معالجة العوامل التي تجعل النساء والفتيات أكثر عُرضة لخطر الوقوع ضحايا للاتجار بالبشر. وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، قام

المكتب بتحليل الكيفية التي يُرجح بها أن يتأثر تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر عبر الحدود بما يتصل بالجائحة من قيود على السفر ومن هجرة عبر طرق الهجرة المختلطة[12].

دال - الغاية 8-8: حقوق العمل

49 - في كثير من البلدان، يرتفع معدل الإصابات المهنية المميتة لدى العمال المهاجرين مقارنة بالعمال غير المهاجرين، مما يدل على أن العمال المهاجرين أكثر عرضة للمخاطر والأخطار في مكان العمل مقارنة بالعمال من أهل البلد. ومن قطاعات العمالة التي تتركز فيها حوادث العمل المميتة التي تصيب العمال المهاجرين الصناعة التحويلية والبناء والنقل والتخزين. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية السلامة والصحة المهنيتين، إذ غالبا ما يكون العمال المهاجرون أكثر عددا من غيرهم في ما يسمى بالوظائف الأساسية التي قد تؤدي إلى زيادة احتمال التعرض للفيروس. وكان للجائحة أيضا أثر على العمال المهاجرين بسبب ارتفاع مستويات التمييز وكراهية الأجانب، وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة، واكتظاظ الظروف المعيشية، والقيود المفروضة على التنقل، والتهديد بالعودة القسرية[13].

هاء - الغاية 10-7: سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة

50 - من الأبعاد الحاسمة لسياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة تخفيض التكاليف المالية المتعلقة بالتوظيف التي يتكبدها العمال المهاجرون الذين يبحثون عن العمل في الخارج. ووضعت منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية، مبادئ توجيهية لحساب تكلفة التوظيف التي يتحملها الموظفون كنسبة من الدخل الشهري المكتسب في بلد المقصد (المؤشر 10-7-1). وتؤكد البيانات الأولية المستمدة من بلدان مختارة ارتفاع التكاليف التي يتكبدها العمال المهاجرون من أجل التوظيف، مما يؤثر سلبا على إيراداتهم. وتبين من البحوث التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تكاليف التوظيف التي يدفعها المهاجرون تتراوح بين 55 و 425 في المائة من صافي مرتباتهم الشهرية. وتُعالج أيضا إدارة سياسات الهجرة في إطار المؤشر 10-7-2 (انظر الإطار).

51 - وفي آذار/مارس 2020، أقر فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مؤشرين جديدين لقياس سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة. فالمؤشر 10-7-3 (عدد الأشخاص الذين توفوا أو اختفوا أثناء عملية الهجرة إلى وجهة دولية) يسترشد بقاعدة بيانات مشروع المهاجرين المفقودين التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، في حين يعتمد المؤشر 10-7-4 (نسبة السكان اللاجئين، حسب بلد المنشأ) على البيانات التي تجمعها مفوضية شؤون اللاجئين.

(12) يمكن الاطلاع على الوثائق السياساتية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/covid-19-policy-documents.html.

(13) ILO, “Policy brief: protecting migrant workers during the COVID-19 pandemic - recommendations for policy-makers and constituents” (April 2020).

قياس عدد البلدان التي اعتمدت سياسات للهجرة تيسّر الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية

يستخدم المؤشر 10-7-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لوصف حالة السياسات الوطنية للهجرة وكيفية تغير هذه السياسات مع مرور الوقت. ووضعت المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إطارا مفاهيميا للمؤشر، استنادا إلى إطار إدارة الهجرة الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة[أ]. ويسترشد كل مجال من مجالات السياسة العامة الستة للمؤشر 10-7-2 بالأجوبة على سؤال واحد عن السياسات ذات الصلة في خمس فئات فرعية. وتُضم هذه المعلومات الـ 30، التي تتناول الجوانب الرئيسية لسياسات الهجرة على الصعيد الوطني، لتشكيل مؤشر مركب على اكتمال الإطار القائم للسياسات[ب].

وجُمعت البيانات اللازمة لحساب المؤشر 10-7-2 عن طريق استقصاء الأمم المتحدة الثاني عشر لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية[ج]. ومن بين الردود الواردة البالغ عددها 111، تستوفي 54 في المائة من البلدان معايير المؤشر 10-7-2 أو تستوفيها تماما، وهو ما يُعرَّف بأنه توفر تدابير سياساتية لتيسير هجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية فيما يتعلق بنسبة 80 في المائة أو أكثر من الفئات الفرعية الثلاثين في إطار مجالات المؤشر الستة. وكانت أكبر حصة من الحكومات التي تستوفي أو تستوفي تماماً المعايير الخاصة بالمؤشر (انظر الشكل) في وسط وجنوب آسيا (80 في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (79 في المائة)[د]. أما أوقيانوسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا فهي المناطق التي توجد فيها أدنى نسب من البلدان (33 في المائة لكل منها) التي تستوفي المعايير أو تستوفيها تماما، تليها شرق وجنوب شرق آسيا (43 في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (48 في المائة).

النسبة المئوية للحكومات التي تبلغ عن سياسات تستوفي أو تستوفي تماماً معايير المؤشر 10-7-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المعايير، حسب المنطقة، 2019

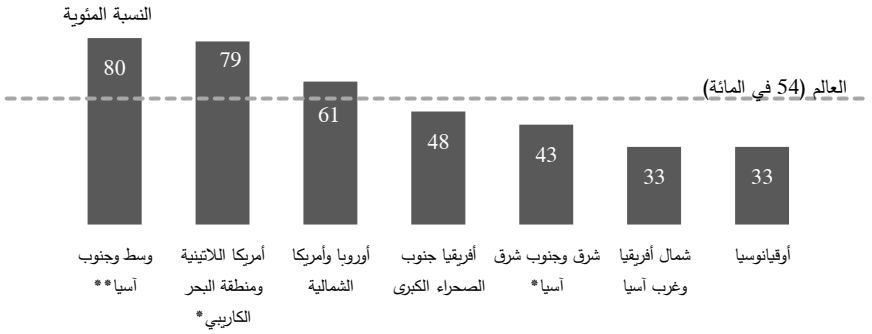

المصدر: شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة (2019). المؤشر 10-7-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عدد البلدان التي اعتمدت سياسات للهجرة تيسّر الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، المجاميع العالمية والإقليمية، متاحة عبر الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/population/theme/sdg/index_10_7_2.asp.

ملاحظات: استناداً إلى 111 بلداً تتوافر بياناتها (حتى 1 أيلول/سبتمبر 2019). والبلدان التي تستوفي معايير المؤشر 10-7-2 أو تستوفيها تماما هي تلك التي أبلغت عن وجود تدابير لسياسات الهجرة فيما يتعلق بنسبة 80 في المائة أو أكثر من الفئات الفرعية الثلاثين.

* تتوافر بيانات عن أقل من 50 في المائة من البلدان.

** تتوافر بيانات عن أقل من 50 في المائة من البلدان، وأقل من 50 في المائة من السكان.

(أ) انظر الرابط التالي http://128.199.179.223/iom/sites/default/files/2019-01/C-106-40-Migration-Governance-Framework.pdf.

(ب) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً، انظر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division and International Organization for Migration, "Development, validation and testing of a methodology for SDG indicator 10.7.2 on migration policies", Technical Paper No.2019/03 (2019).

(ج) انظر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, "World population policies 2019: international migration policies and programmes", 2019.

(د) في كلتا المنطقتين، أجاب أقل من 50 في المائة من البلدان بشأن نموذج الهجرة الدولية، بينما تتوافر بيانات عن أقل من 50 في المائة من السكان في وسط وجنوب آسيا.

52 - ويتيح النظام الدولي لنزاهة التوظيف التابع للمنظمة الدولية للهجرة أدوات عملية لتنفيذ سياسات وبرامج مهنية وشفافة وفعالة وأخلاقية لتوظيف العمال. وفي عام 2020، نشرت المنظمة الدولية للهجرة توصيات تقدم فيها لصناع السياسات والجهات التنظيمية توجيهات عملية لتحسين تنظيم عمليات التوظيف الدولية والإشراف عليها ولتعزيز حماية العمال المهاجرين[14].

53 - وفي أيار/مايو 2019، عقد الأونكتاد، بالتعاون مع أمانة منظمة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حلقة عمل بشأن الكيفية التي يمكن بها، عن طريق تبادل الاعتراف بالمؤهلات، تعزيز التجارة في الخدمات من خلال حركة الأشخاص الطبيعيين، مما ييسر الهجرة المنتظمة، وإرسال التحويلات المالية وغيرها من المنافع لبلدان المنشأ والمقصد. وفي عام 2018، أصدر الأونكتاد تقريراً يتضمن أدلة عن الكيفية التي يمكن بها للهجرة داخل أفريقيا أن تحسن سبل عيش المهاجرين المحتملين، لا سيما النساء[15]. وسلط التقرير الضوء على دور شبكات المغتربين في الاستفادة من الروابط القائمة بين التجارة والهجرة، ودراسة دور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تيسير تنقل اليد العاملة. كما أصدر الأونكتاد تحليلاً للحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات، ودعا إلى التخلي عن شروط التأهل في حالات معينة[16].

(14) انظر Katherine Jones and others, *The Montreal Recommendations on Recruitment: A Road Map towards Better Regulation* (IOM, Geneva, 2020).

(15) *Economic Development in Africa Report 2018: Migration for Structural Transformation* (United Nations publication, Sales No. E.18.II.D.2).

(16) *Effective Market Access for Least Developed Countries' Services Exports: An Analysis of the World Trade Organization Services Waiver for Least Developed Countries* (United Nations publication, Sales No. E.20.II.D.4).

54 - ومنذ عام 2018، تعمل اليونيسف في شراكة مع التحالف الدولي المعني بالاحتجاز على وضع بدائل لاحتجاز الأطفال المهاجرين. وتتيح هذه المبادرة للحكومات والجهات المعنية مجالا لمناقشة التحديات والإطلاع على التقدم المحرز وتبادل الممارسات الجيدة وبناء القدرات. وفي عام 2019، نظمت اليونيسف حلقة عمل تقنية بشأن عمليات العودة وإعادة الإدماج التي تراعي احتياجات الأطفال، ركزت فيها على الممارسات الجيدة والمعضلات التي يواجهها الممارسون، وعقدت اجتماعا للخبراء بشأن عودة الأطفال وإعادة إدماجهم في شمال أمريكا الوسطى والمكسيك والولايات المتحدة. وأعدت اليونيسف، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، توجيهات بشأن كيفية احترام حقوق الطفل في سياق عمليات العودة من الاتحاد الأوروبي[17].

55 - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، مؤتمرا إقليميا بشأن الاتفاق العالمي في كانون الأول/ديسمبر 2019، بهدف تحديد خيارات السياسة العامة المتعلقة بالهجرة المتسمة بحسن الإدارة وتعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

واو - الغاية 10-ج: تكاليف معاملات التحويلات المالية

56 - خلال الربع الأول من عام 2020، بلغ متوسط التكاليف العالمية لإرسال التحويلات المالية 6,79 في المائة، ويمثل ذلك انخفاضا متواضعا مقارنة بالربع السابق (6,82 في المائة) وما زال أكثر من ضعف الغاية ذات الصلة من هدف التنمية المستدامة وهي 3 في المائة بحلول عام 2030[18].

57 - ويرتبط ارتفاع رسوم التحويلات في بعض القنوات بتكلفة الامتثال للوائح المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي بعض البلدان، بفقدان العلاقات مع المصارف المراسلة. ويمكن أيضا أن يسهم هيكل سوق التحويلات في استمرار ارتفاع تكلفة التحويلات المالية بلا هوادة، على سبيل المثال، عندما تحد الاتفاقات الحصرية من المنافسة وتشكل حاجزا أمام دخول الأسواق[19].

58 - وللمساعدة في خفض تكاليف إرسال التحويلات المالية، يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي مع الحكومات على التصدي لقضايا مثل الشفافية وحماية المستهلك، والبنية التحتية لنظم الدفع، والأطر القانونية، والمنافسة، والحوكمة. ويتيح تطبيق MigAPP، الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة، معلومات آنية عن أرخص الخيارات المتاحة لإرسال الأموال داخل قناة معينة.

زاي - الغاية 17-3: حشد موارد مالية إضافية

59 - يرصد البنك الدولي الحجم العالمي لتدفقات التحويلات المالية ويقدم المساعدة التقنية إلى البلدان لتحسين جمع البيانات المتعلقة بتدفقات التحويلات المالية (المؤشر 17-3-2).

---

(17) انظر الرابط التالي https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Guidance%20in%20children%27s%20rights%20%282019%29.pdf.

(18) The World Bank, "Remittance prices worldwide: making markets more transparent"، متاح عبر الرابط التالي: https://remittanceprices.worldbank.org/en.

(19) Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development, Report 2020* (United Nations publication, Sales No. E.20. I.4).

60 - وتضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعض البلدان التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية. ففي عام 2019، شكلت التحويلات أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أرمينيا، وتونغا، وجورجيا، وساموا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ونيبال. ومن المرجح أن تتأثر هذه البلدان تأثرا كبيرا بالانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19.

حاء - الغاية 17-8: تصنيف البيانات

61 - يشجع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة، الذي يعقد تحت رعاية اللجنة الإحصائية، جمع بيانات ومؤشرات عالية الجودة عن الهجرة الدولية وتحليلها ونشرها، وينسق الجهود الرامية إلى تصنيف البيانات حسب الوضع من حيث الهجرة[20]. والفريق بصدد تحديث المفاهيم والتعاريف والأساليب المتصلة بإحصاءات الهجرة الدولية، وتنقيح توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية.

62 - ونشرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة تقدم توجيهات وعناصر للتفاهم بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات، مع التركيز على جمع البيانات المصنفة في سياق خطة عام 2030[21].

63 - وفي آذار/مارس 2020، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف تحالفا دوليا للبيانات عن الأطفال الذين يتنقلون، بهدف تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأطفال المهاجرين، بمن فيهم المشردون قسرا، ودعم صنع السياسات القائم على الأدلة[22].

64 - وتضمنت طبعة عام 2019 من التقرير عن حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، تحليلا لاتجاهات الهجرة، باستخدام بيانات مصنفة حسب العمر والجنس حيثما توافرت[23]. كما دأبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز جمع البيانات المصنفة عن الهجرة.

خامسا - التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالهجرة

65 - يشمل الإطار المعياري للهجرة الدولية الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وحماية اللاجئين، وكذلك الصكوك الرامية إلى مكافحة

(20) انظر الرابط التالي https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/migration-expert-group/.

(21) انظر الرابط التالي www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

(22) انظر الرابط التالي www.unicef.org/press-releases/lack-quality-data-compounds-risks-facing-millions-refugee-and-migrant-children.

(23) "تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية" (الأمم المتحدة، 2020).

تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وخلال العقود القليلة الماضية، صدَّقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدرجات متفاوتة على الصكوك القانونية المتعلقة بالهجرة الدولية (انظر الجدول).

حالة التصديق على الصكوك القانونية المتعلقة بالهجرة الدولية، 2020

الصك	*سنة بدء النفاذ*	*الأطراف في الصكوك القانونية*	
		العدد	*النسبة المئوية*[أ]
اللاجئون			
اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين	1954	146	75
بروتوكول عام 1967 الخاص بوضع اللاجئين	1967	147	75
العمال المهاجرون			
اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة) 1949 (رقم 97)	1952	50	27
اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم 143)	1978	25	13
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990	2003	55	28
اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011 (رقم 189)	2013	29	16
التهريب والاتجار			
بروتوكول عام 2000 لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[ب]	2003	177	91
بروتوكول عام 2000 لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[ب]	2004	148	76

المصدر: مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (http://treaties.un.org، تم الاطلاع عليها في 30 حزيران/يونيه 2020)؛ نظام المعلومات بشأن معايير العمل الدولية (NORMLEX)، http://www.ilo.org/normlex، تم الاطلاع عليه في 30 حزيران/يونيه 2020.

(أ) من أصل 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة، إضافة إلى دولتين مراقبتين غير عضوين، أو من أصل 187 دولة عضوا في منظمة العمل الدولية.

(ب) لا يشمل تصديق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

66 - ويُعدُّ كل من اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين من الصكوك القانونية الأساسية على الصعيد الدولي لضمان حماية حقوق اللاجئين. فاتفاقية عام 1951 تعدد حقوق اللاجئين وترسي الالتزام القانوني للدول الأعضاء بحماية اللاجئين. أما بروتوكول عام 1967 فيوسع نطاق تطبيق اتفاقية عام 1951 ليشمل الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين بعد 1 كانون الثاني/يناير 1951، دون تحديد أي نطاق جغرافي.

67 - وفي حزيران/يونيه 2020، كانت 146 و 147 دولة عضوا في الأمم المتحدة قد صدَّقت على اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 على التوالي، وصدَّقت 144 دولة طرفا على كلا الصكين.

68 - والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990، التي دخلت حيز النفاذ في عام 2003، هي أشمل معاهدة دولية بشأن حقوق جميع العمال المهاجرين. وفي حزيران/يونيه 2020، كانت 55 دولة عضوا قد صدَّقت على اتفاقية عام 1990، وتستضيف مجتمعة نحو 10 في المائة من السكان المهاجرين في العالم.

69 - وفي إطار منظمة العمل الدولية، هناك ثلاثة صكوك ذات صلة مباشرة بحماية العمال المهاجرين. وتتناول اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (مراجعة)، 1949 (رقم 97) التوظيف وتعزز المعايير المتعلقة بشروط العمل وحرية تكوين الجمعيات والضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين. وتتناول اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم 143) الهجرة غير النظامية وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية وتكافؤ الفرص والمعاملة. وتضع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) معايير عمل عالمية للعمال المنزليين تضمن لهم نفس الحقوق الأساسية المكفولة لغيرهم من العمال.

70 - وفي حزيران/يونيه 2020، كانت 50 دولة طرفاً قد صدَّقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (مراجعة)، 1949 (رقم 97). ولم يصدِّق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم 143) سوى 25 دولة عضوا تستضيف نحو 7 في المائة من عدد المهاجرين في العالم، في حين صدَّقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) 29 دولة عضوا تستضيف نحو 20 في المائة من عدد المهاجرين في العالم.

71 - ويهدف بروتوكول عام 2000 لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وحماية ومساعدة ضحايا هذا الاتجار، لا سيما النساء والأطفال، ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم، وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأطراف. أما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فيسعى إلى منع هذه الجريمة ومكافحتها، مع حماية المهاجرين وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأطراف.

72 - وفي حزيران/يونيه 2020، كانت 177 دولة عضوا قد صدَّقت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وصدَّقت 148 دولة عضوا على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ويدلُّ ارتفاع معدل التصديق على تلك البروتوكولات على قلق الدول الأعضاء إزاء الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير النظامية.

سادسا - الهجرة الدولية والتنمية في الأمم المتحدة

ألف - من القاهرة إلى مراكش، المغرب: نحو مؤتمر للهجرة الدولية

73 - على مدى أكثر من ربع قرن، استرشد العمل بشأن الهجرة الدولية ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي اعتمد في القاهرة في عام 1994. وفي الفصل العاشر من برنامج العمل، ينظر في الفرص التي تتيحها الهجرة الدولية من أجل التنمية والتحديات التي تطرحها، ويُسلِّط الضوء على حقوق المهاجرين الحاملين للوثائق اللازمة، والإجراءات الملموسة التي يجب اتخاذها لمواجهة تحديات الهجرة غير الموثقة. وتدعى الحكومات إلى معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري، وتعزيز الحماية والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء، ومضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمحنتهم. وردد المشاركون في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة اللاحقة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي الالتزامات التي تم التعهد بها في القاهرة، مؤكدين من جديد ضرورة دعم حقوق الإنسان للمهاجرين الدوليين، واحترام معايير العمل للعمال

المهاجرين، وتحسين مساهمات الهجرة الدولية في التنمية، والتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة غير النظامية، وتعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة[24].

74 - وبحث المشاركون في مؤتمرات السكان السابقة، بما يشمل المؤتمرين المعقودين في بوخارست (1974) ومكسيكو (1984)، جوانب مختلفة للهجرة الدولية في سياق الديناميات السكانية، ودعيت الحكومات إلى احترام حقوق الإنسان للمهاجرين ومنع التمييز. كما حث المؤتمران الحكومات على التخفيف من آثار "نزوح الأدمغة"، وعلى حماية العمال المهاجرين، وتنظيم تدفقات الهجرة عن طريق اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، وإيجاد حلول دائمة للاجئين. ولكن الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار 2/55) لم يبرزا أثر الهجرة الدولية على التنمية.

75 - ومنذ عام 1995، طلبت الجمعية العامة إلى الأمانة العامة في عدة مناسبات أن تستقصي آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة الدولية (انظر القرارات 123/50 و 212/54 و 203/56). ولما ظلت البلدان منقسمة في الآراء حول هذه المسألة، عقدت الجمعية العامة في عام 2006 حوارا رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية (انظر القرار 208/58)، تمخض عن إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي تقوده الدول (القرار 270/62). وساعد الإعلان الذي اعتُمد في الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية (القرار 4/68)، الذي عقد في عام 2013، على تمهيد السبيل لإدراج الهجرة الدولية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (القرار 1/70).

76 - وفي عام 2016، عقدت الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى معنيا بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، لمواجهة تدفقات الأعداد الكبيرة من المهاجرين واللاجئين. وعن طريق إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار 1/71)، بدأت عملية مفاوضات حكومية دولية من أجل اعتماد اتفاق عالمي بشأن الهجرة في مؤتمر حكومي دولي[25].

77 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، بعد مرور 24 عاما على انعقاد مؤتمر القاهرة، اعتمدت الدول الأعضاء الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش، المغرب. وفي هذا الاتفاق العالمي، يؤكد رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون أن الهجرة ذات أهمية كبرى بالنسبة للتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ويقرون بأن الهجرة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر القرار 195/73، المرفق).

78 - ويؤدي منتدى استعراض الهجرة الدولية دور المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة عام 2030. وسيُعقد منتدى الاستعراض الأول في نيويورك خلال النصف الأول من عام 2022.

(24) انظر United Nations, *Compendium of Recommendations on International Migration and Development: The United Nations Development Agenda and the Global Commission on International Migration Compared*, issued by the Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2006).

(25) دُعي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الإعلان إلى إدراج الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في عام 2018.

79 - وتسعى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة إلى ضمان تقديم دعم فعّال ومتسق على نطاق المنظومة إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه.

باء - النقاش الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

80 - في شباط/فبراير 2019، عقدت الجمعية العامة مناقشة رفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بهدف إرشاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[26].

81 - ولدى افتتاح المناقشة، لاحظت رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة أنه ينبغي أن تتاح للمهاجرين فرص متكافئة للحصول على التعليم والصحة والسكن والمياه والصرف الصحي وسائر الخدمات الأساسية، وأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون أنجع الوسائل للحد من العوامل السلبية التي تجبر الناس على ترك ديارهم. وأبرزت الرئيسة دور المهاجرين في المساهمة في التنمية في مجتمعات المنشأ والمقصد، فلاحظت أن فوائد الهجرة تفوق التحديات التي تطرحها. فأشارت مثلا إلى أن تحويلات المهاجرين تساعد على الحد من الفقر، والقضاء على الجوع، وتعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم في المجتمعات الأصلية. فمعظم المهاجرين ينتقلون إلى المناطق الحضرية، حيث يكافأ رأس مالهم البشري مكافأة أكبر. ودعت الرئيسة إلى القضاء على كراهية الأجانب والتحيز والقوالب النمطية السلبية والممارسات التمييزية التي تستهدف المهاجرين.

82 - ولاحظت الدول الأعضاء أن الهجرة هي على السواء استراتيجية إنمائية ونتيجة إنمائية ذات أهمية رئيسية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وينبغي بذل الجهود لإدماج الهجرة في خطط السياسات العالمية وفي التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني. وشُجعت البلدان على أن تعكس الهجرة على النحو الواجب في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تُعِّد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل. وأبرزت الدول الأعضاء الحاجة الملحة إلى بناء القدرات الوطنية لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بسبل منها التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتعين إجراء تقييمات أساسية لرصد التقدم الذي يحرز في المستقبل في تنفيذ الاتفاق العالمي. ففي كثير من البلدان، أصبح الخطاب حول الهجرة يكتسي طابعا سياسياً مكثفا وغالباً ما يكون سلبياً جداً، مما أدى إلى تضاؤل ثقة الجمهور. فلا بد من بذل جهود لكي تستند السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة إلى حقائق وتحليلات تقوم على أسس سليمة، ويجري التصدي بفعالية لتحديات الهجرة وتحقيق فوائد الهجرة بالكامل. وفي هذا الصدد، سلط المتكلمون الضوء على دور السلطات المحلية.

83 - واختتمت الرئيسة المناقشة بالتأكيد على دور الاتفاق العالمي في تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الدولي، وتوجيه تنمية القدرات الوطنية، وتشجيع الخطابات المعتدلة عن الهجرة. وأبرزت أيضا أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة سياسات الهجرة وإشراك الشباب في المناقشات المتعلقة بسياسات الهجرة. وأكدت أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون مراعاة دور الهجرة.

(26) انظر موجز المناقشة الرفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المتاح عبر الرابط التالي: https://www.un.org/pga/73/wp-content/uploads/sites/53/2019/03/20-March-Summary-HLD-on-Intl-Migration-and-Development.pdf.

جيم - اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية

84 - في 12 حزيران/يونيه 2018، أعلنت الجمعية العامة يوم 16 حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات المالية العائلية، وذلك اعترافا بما للتحويلات من أثر في تحويل حياة المهاجرين وأسرهم وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة (القرار 281/72). فالتحويلات المالية تسهم في الحد من الفقر وتسهل الحصول على الخدمات الأساسية على مستوى الأسر المعيشية. وعندما تستثمر التحويلات المالية بشكل منتج، يمكن أن تعزز روح المبادرة المحلية والشمول المالي. وفي عام 2020، احتفل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باليوم الدولي الجديد بإطلاق حملة إعلامية بشأن "بناء القدرة على الصمود في أوقات الأزمة"، ودعا الحكومات وكيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى بناء قدرة الأسر المهاجرة المتلقية للتحويلات المالية على الصمود، وهي التي تضررت بشدة من جائحة كوفيد-19[27].

85 - وفي آذار/مارس 2020، أنشأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فرقة عمل لمكافحة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمِّرة المحتملة لجائحة كوفيد-19 على المهاجرين وأسرهم. وحتى الآن، تضم فرقة العمل 38 منظمة دولية وكيانات من القطاع الخاص ومنظمات المغتربين وخبراء في مجال التحويلات المالية، ممن يتيحون للأسر المتلقية للتحويلات المالية الإعراب عن آرائها ويساعدون في بناء القدرة على الصمود في أوقات الأزمة[28]. وفي نيسان/أبريل، توقع البنك الدولي أن تنخفض التحويلات المالية بنسبة 20 في المائة خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19[29]. وفي أيار/مايو، أطلقت حكومتا سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بدعم من شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، الدعوة إلى العمل المعنون "التحويلات المالية في أوقات الأزمة: كيف يمكن الحفاظ على تدفقها".

سابعا - استنتاجات وتوصيات

86 - في ضوء هذا التقرير، تُقدم التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء:

(أ) اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل اعتماد نهج شامل للحكومة بأكملها وشامل للمجتمع بأكمله في مجال الهجرة، بهدف تعميم مراعاة الهجرة في جميع مجالات السياسات ذات الصلة، ومن أجل إدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي الوطني على جميع المستويات؛

(ب) النظر، بالنسبة للدول التي لم تصدِّق بعد على الصكوك الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية أو تنضم إليها، في القيام بذلك؛

(ج) اتخاذ خطوات لإدراج المهاجرين من غير المواطنين في النظم الوطنية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لضمان حصولهم على الحماية الاجتماعية وتحديد الهوية القانونية؛

(27) انظر الرابط التالي https://familyremittances.org/.

(28) انظر الرابط التالي https://familyremittances.org/idfr-2020/the-remittance-community-task-force/.

(29) World Bank, "World bank predicts sharpest decline of remittances in recent history", 22 April 2020.

(د) الاستفادة من خطة عام 2030، لا سيما تعهدها بعدم ترك أي أحد خلف الركب، كوسيلة لضمان إشراك المهاجرين واللاجئين في جميع جوانب التخطيط الإنمائي الوطني؛

(هـ) الاستناد إلى الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية كخريطة طريق تقدم توجيهات بشأن كيفية إدماج الهجرة في السياسات الإنمائية الوطنية والتخطيط الإنمائي الوطني؛

(و) مواءمة عمليتي متابعة واستعراض الاتفاق العالمي وخطة عام 2030 على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، بطرق منها كفالة استخدام الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي لإرشاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، لا سيما الأعمال التحضيرية الخاصة به على الصعيد الإقليمي؛

(ز) إدراج المهاجرين واللاجئين، بغض النظر عن مركزهم القانوني، في البرامج الصحية وفي الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-19، مع التسليم بأنه لا يمكن فصل صحة المهاجرين واللاجئين عن صحة عموم السكان؛

(ح) اتخاذ خطوات لضمان إشراك المهاجرين واللاجئين، بمن فيهم من يعيشون في أوضاع غير مستقرة، إدماجاً كاملاً في الجهود الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والعالمي الرامية إلى التصدي للجائحة وجهود التعافي منها؛

(ط) الاعتراف بمساهمات المهاجرين واللاجئين في مواجهة أزمة كوفيد-19 وفي جهود التنمية المستدامة بوجه أعم، بسبل منها ضمان بقاء التنقل البشري آمنا وشاملا ومحترما للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين؛ باستكشاف نماذج مختلفة لمسارات تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين غير النظاميين؛ وبالحفاظ على تدفق التحويلات وتقريب تكاليف المعاملات إلى الصفر قدر الإمكان؛

(ي) مضاعفة الدعم المقدم للبلدان النامية في تخطيط عمليات تعدادها السكانية وإجرائها ونشر النتائج من أجل التصدي للآثار الضارة الشديدة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على إجراء التعدادات السكانية في جميع أنحاء العالم.